

أولاً: المصارف الشاملة - مفهومها - أسباب ظهورها - سيماتها

1- مفهوم المصارف الشاملة

كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء وأعمال المصارف، حيث لم يعد دور المصارف منحصرة في العمليات الادخار للأفراد، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها. وأمام هذه التغيرات اتجهت المصارف إلى التحول نحو الصيرفة الشاملة تماشياً مع التطورات الراهنة.

يعرف (Rose, 1999) الصيرفة الشاملة بأنها عملية صياغة الاستراتيجيات واتخاذ الأفعال التي تجسد الميزانية العمومية للمصرف بالطريق الذي يساهم في تحقيق أهدافه المرغوبة.

برى (Koch, 2000) أن الصيرفة الشاملة تعبر عن المساهمة في كل نشاطات الصيرفة المختلفة وامتلاك الأسهم في الشركات المساهمة وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية. ويعتقد (1993 Miller and Vanhooose) أنها تمثل تقديم المصارف لخط كامل من الخدمات المصرفية وامتلاك حصص من أسهم الشركات.

وبالتالي يمكن القول أن المصارف الشاملة (Universal Banks) هي المصارف التي تقوم على فلسفة التنوع في الخدمات التي تقدمها، ويشمل التنوع مصادر التمويل والاستثمار. تقوم المصارف الشاملة بعمل المصارف التجارية ومصارف الاستثمار والمصارف المتخصصة، وبالتالي فهي تجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة بقبول الودائع وتقديم الائتمان والأنشطة غير التقليدية التي تتماشى مع التطورات الراهنة وذلك من خلال اتباع استراتيجية التنوع.

2- أسباب ظهور المصارف الشاملة

يعود ظهور المصارف الشاملة إلى الأسباب الآتية:

تحرير تجارة الخدمات المصرفية: شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تم تطبيقها في عام 1999 تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

التقدم التكنولوجية: أدت الثورة التكنولوجية التي شهدتها وسائل الإعلام والاتصالات إلى سرعة تبادل المعلومات بين المصارف نفسها وبين المصارف والبيئة المحيطة. الأمر الذي أتاح للمصارف مجالات كبيرة للاستثمار والتمويل.

زيادة حدة المنافسة: لم تقتصر هذه المنافسة على المصارف بل شملت مؤسسات مالية غير مصرفية التي تقدم خدمات تشبه الخدمات التي تقدمها المصارف، كما شملت مؤسسات غير مالية كالشركات الصناعية والتجارية، وخير مثال على ذلك قيام شركة Sony بإنشاء مصرف افتراضي لتقديم خدمات الإقراض على الانترنت على الموقع (www.sony.com)، وكذلك قيام شركة أمريكا On Line بإنشاء مصرف افتراضي لتقديم القروض.

المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بازل: ان تصاعد حدة المنافسة بين المتدخلين في السوق المصرفية وازدياد نسبة المخاطر المحتملة الناتجة عن العوامل الداخلية المتعلقة بنشاط وإدارة المصرف نفسه، وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها المصرف وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية، أدى إلى الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال في المصارف، حيث قامت لجنة بازل بتحديد الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان وذلك من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي العالمي، خاصة بعد تفاقم أزمة ديون البلدان النامية نتيجة توسع المصارف الدولية خاصة الأمريكية منها في تقديم الائتمان وما نتج عنه من ديون معدومة، الأمر الذي دفع المصارف باتجاه التنويع في خدماتها وامتلاك أصول حقيقية. الشركات متعددة الجنسيات: هي شركات عالمية النشاط أفرزتها العولمة بشكل أساسي. تتميز هذه الشركات باستثماراتها الضخمة واستخدامها لتكنولوجيا عالية وخبرات إدارية وفينة مميزة، وامتلاكها الاحتياطات نقدية ضخمة، يبلغ عدد شركات التمويل متعددة الجنسية 14 شركة، حيث تؤثر هذه الشركات في المعروض العالمي من رؤوس الأموال وتتميز بقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية الكفاء والمتنوعة.

الاندماج المصرفي: لقد شجعت العولمة وما نتج عنها من تحرير للخدمات المصرفية وكذلك لجنة بازل لكفاية رأس المال المصارف على الاندماج مع بعضها البعض. الأمر الذي أدى إلى تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وتوسيع قاعدة العلام، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة.

ظهور أدوات مالية جديدة: تمثلت أهم هذه الأدوات بـ:

التجارة الالكترونية: تسمح التجارة الالكترونية للمصارف بتسويق وتوزيع منتجاتها العادية وخدمات الاستثمار عن طريق الانترنت، مما يزيد من حجم العملاء ويقلص من حجم النفقات.

القروض المشتركة: هي قروض قيمتها كبيرة وبالتالي مخاطرها كبيرة أيضا، الأمر الذي يجعل المصارف ترفض تقديمها متفردة، وتتجاوز أحيانا هذه القروض قدرة المصرف الواحد أصلا مما يجعل المصارف تجتمع مع بعضها البعض لتقديم مثل هذه القروض الضخمة.

3- السمات المميزة للصيرفة الشاملة:

تتميز الصيرفة الشاملة بمجموعة من الخصائص أو الصفات المميزة، أهمها:

- تقديم أنواع الخدمات المالية والمصرفية كلها.
- المساهمة برؤوس أموال الشركات.
- الدور الريادي الفعال التي يتبناه المصرف واستعداده لتحمل المخاطرة
- العلاقة المستمرة والمتكاملة مع مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تبني كل ما هو مبدع مع وجود في المجالات المالية والمصرفية.
- إحساس المصرف بمسؤولية تجاه المجتمع.
- المواءمة بين التمويل قصير وطويل الأجل وتمويل المشاركة في الشركات.
- إقامة علاقات وطيدة بين المصرف والجمهور لتلبية حاجاته وتعبانه المتغيرة والمتجددة

ثانيا: وظائف ومقومات المصارف الشاملة

1-وظائف المصارف الشاملة:

تقوم المصارف الشاملة بالوظائف التقليدية التي تقوم بها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة كما تقوم أيضا بجملة من الوظائف الأخرى غير التقليدية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، لا سيما أنها تعطي اهتماما بالغا لتنوع توظيفات أموالها-

الوظائف المصرفية التقليدية

- إدارة الحسابات الجارية بالعملة المحلية والأجنبية

- التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية، وإصدار الشيكات السياسية.
- إصدار شهادات الادخار بالعملة المحلية والأجنبية
- منح تسهيلات ائتمانية وتحويل التجارة الخارجية.

الوظائف المصرفية غير التقليدية

- إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول التي يمكن لحاملها شراءها وبيعها في سوق النقد بدون الرجوع إلى المصرف الذي أصرها.
- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي من خلال إصدار سندات وبيعها في سوق رأس المال أو الاقتراض من شركات التأمين أو من المؤسسات الحالية الأخرى.
- اتخاذ المصارف الشاملة شكل شركات قابضة مصرفية تضم إليها شركات صناعية وتجارية ومالية من أجل تنوع مصادر تمويلها وزيادة مواردها المالية.
- التوريق (التسديد): يقصد به تحويل الأصول القروض مثلا إلى أوراق مالية قابلة للتداول مما يعطي الدائن فرصة بيع قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية وبالتالي تنشيط سوق رأسمال

تنوع مجالات الاستثمار:

- تنوع محفظة الأوراق المالية التي تقدم تواريخ استحقاق مختلفة وصادرة عن شركات تمارس أنشطة متنوعة وضعيفة الارتباط ببعضها وبالتالي تخفيض المخاطر.
- تنوع القروض الممنوحة من حيث أجالها (قصير متوسطة طويلة الأجل)، ومن حيث الشركات التي تقدم لها هذه القروض.
- الإسناد: يعني شراء الأسهم المصدرة جديدة من الشركات بعرض بيعها للاخرين مع تحمل مخاطر انخفاض سعرها قبل الانتهاء من بيعها وبالمقابل يتحصل المصرف على العمولات والمصروفات كافة من الشركات المصدرة لهذه الأسهم.
- التسويق، يعني قيام المصرف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة لها مستخدمة في ذلك خبراته ومهاراته وشبكة العلاقات التي يمتلكها مع الوسطاء الماليين الآخرين.

- القيام بالتأجير التمويلي من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي وكذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي للأطراف المشاركة في التأجير التمويلي. هذا بالإضافة إلى ممارسة التأجير التمويلي من قبل المصرف نفسه.
- الاتجار بالعملة الإتمام صفقات تجارية دولية لصالح الشركات وذلك بهدف تحقيق والربح.
- إنشاء الصناديق الاستثمارية.
- تأسيس شركات رأس المال المخاطر.
- البطاقات الالكترونية التي يمكن أن يستخدمها العملاء كوسيلة دفع مقبولة.
- تقديم القروض الشخصية لغايات استهلاكية شراء سيارة، أثاث، ... والتي تخدم فئات كبيرة من العاملين سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة.
- التمويل بالرهن العقاري، حيث أصبحت المصارف الشاملة تقدم قروض عقارية بعدما كان الأمر يقتصر على المصارف المتخصصة
- تقديم الخدمات التأمينية، تقدم المصارف الشاملة خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الاشخاص

2- مقومات التحول إلى المصارف الشاملة

يمكن أن تقدم هذه المقومات إلى مقومات مرتبطة بالمصرف نفسه ومقومات متعلقة بسياسة الدولة وذلك بالشكل الآتي:

مقومات مرتبطة بالمصرف: وتعلق بـ:

- كفاية الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف التقنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي، وكذلك نظم دعم القرارات المصرفية التي تعد من متطلبات التحول.
- توافر موارد مالية ضخمة تسمح للمصرف بتقديم خدمات متنوعة لمختلف أنواع العملاء في أي وقت ومكان.
- وجود إدارة تسويقية فعالة على مستوى عال من الكفاءة .
- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية المصارف الشاملة.

- توفر ملاءمة مالية كافية تؤهل المصرف الدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات مقومات مرتبطة بسياسات الدولة: من أهم هذه المقومات
- إقناع الدولة وسلطاتها بفكرة المصارف الشاملة وأهميتها، والعمل على توفير الدعم المساند لها.
- إصدار تشريعات تخدم هذه المصارف على نحو فعال، ووضع ضوابط رقابية قادرة على توفير الأمان والسلامة.
- دعم المصرف المركزي ومساندته لهذه المصارف من أجل أداء رسالتها لاسيما فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية

ثالثا: آليات التحول إلى المصارف الشاملة

يمكن للمصارف أن تحول إلى مصارف شاملة من خلال عدد من المنهج بالشكل الآتي:

- تحويل مصرف قائم بالفعل إلى مصرف شامل: يتم تحويل مصرف قائم بالفعل أو مصرف متخصص إلى مصرف شامل، ويشترط لهذا التحول أن يكون للمصرف كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التكيف مع متطلبات المصرف الشامل، وأن يكون المصرف كبير الحجم و قابل تنمو والتوسع، ويعد هذا المنهج الأسلوب الأسرع والأفضل حيث يتم التحول إلى المصرف الشامل على مراحل متدرجة، وذلك بإدخال خدمات جيدة تدريجيا لضمان استيعاب هذه الخدمات، في الوقت الذي يتم فيه العمل على تطوير التدريب وإعادة الهيكلة التنظيمية، وإصدار اللوائح والنظم الداخلية بما يتفق مع طبيعة الخدمات والأنشطة التي يقدمها المصرف الشامل .

إنشاء مصرف شامل جديد بإعداد كفاءات بشرية: طبقا لهذا المنهج يتم إنشاء مصرف شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة، ولديها القدرة على الابتكار والتجديد بما يتفق ومفهوم المصارف الشاملة، ويتم تدريبها مسبقا في مصارف شاملة قائمة، ويعتمد المصرف في المرحلة ذاتها على القيام بحملات تسويقية وترويجية للتعريف بالمصرف المنشأة والوظائف التي يقوم بها، والملاحظ أن البعض يفضلون المنهج الثاني مستندين في ذلك على أن الخدمات المصرفية التي يؤديها المصرف الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

شراء أحد المصارف أو الاندماج: يتم التحول من خلال شراء مصارف قائمة تعاني من مشاكل وتوشك على الإفلاس، حيث يتم شراؤها ودمجها تدريجياً إلى المصارف الشاملة مع تحمل تكاليف إضافية، يعد هذا الأسلوب صعب التطبيق من الناحية العملية له يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم للاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عالٍ.

رابعاً: إيجابيات وسلبيات المصارف الشاملة

من أهم إيجابيات المصارف الشاملة الآتي:

1. توفر عناصر ومقومات عملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل الإدارية التسويق.
2. المساهمة في تحقيق الموازنة بين توظيفات المصارف ومواردها ومن ثم تجنبها التعرض للانكشاف بتركز أنشطتها في مجال واحد للائتمان مثلاً
3. إحداث التطويرات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع مجابهة الدخول في اتفاقيات تحرير الخدمات المالية التي تتطلب تحديث الخدمات المالية.
4. تستطيع المصارف الشاملة من خلال ممارسة التأجير التمويلي أن تخلق طبقة من رجال الأعمال الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل. كما تشجع الكثير منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم بالشكل الذي يزيد من قدراتهم التنافسية.
5. تنشيط بورصة الأوراق المالية، وبالتالي تأمين التمويل التزم المشروعات الاقتصادية، وتعميق قاعدة الملكية.

أما بالنسبة للسلبيات تتمثل أهمها بالآتي:

1. تعزيز السلوك الاحتكاري المصرفي، لأن تطور المصارف الشاملة قد يكون على حساب المصارف الصغيرة. إضافة إلى أن هذا الاحتكار سيخفض من حافز هذه المصارف على الإبداع والابتكار.
 2. صعوبة الإشراف والرقابة على أمام المصارف الشاملة نظراً لتعدد وتشعب أنشطتها.
- زيادة مخاطر السيولة نتيجة تقضيل الربحية على السيولة، خاصة في حالة توظيف الموارد المالية في مشاريع طويلة الأجل وما قد يحدث من طلبات مفاجئة للعملاء